www.saaid.net/kutob

تقرير علو الرب عز وجل على جميع خلقه فوق السماء السابعة

للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن

بن حسن بن محمد بن

عبد الوهاب

(١٢٢٥ – ١٢٩٣ هـ)

رحمهم الله تعالى

انتقاه واعتنى به

ماجد بن سليمان الرسي

شوال ١٤٣٣ هـ

بسم الله الرحمٰن الرحيم

من عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن[1] إلى الأخ المكرم عبد الرحمٰن بن محمد بن مانع ، سلمه الله تعالى.
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد:

فأحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو ، والخط وصل وصلك الله لما يرضيه ، وسرَّنا ما ذكرت من العافية ، والحمد لله على ذلك ، وتسأل أرشدك الله عمن يرى أن أحاديث الصفات تُجرى على ظاهرها ، وشكَّ في معناها من غير اعتقاد حقيقته ، ويتستر بالتفويض ، فهل نُكَفِّره بدعواه أو حتى يُختبر؟

---

[1] هو الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله تعالى ، ولد سنة ١٢٢٥ هـ في بلدة العلم والعلماء ؛ الدرعية ، درس على يد عدد من المشايخ ، منهم والده الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن ، وكذا ابن عمه الشيخ عبد الرحمٰن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ، والشيخ محمد بن محمود الجزائري ، مفتي الديار الجزائرية في وقته ، وغيرهم.

وبعد تضلعه في العلم تتلمذ عليه عدد من التلاميذ ، أشهرهم الشيخ الأديب الذاب عن دين الله بشعره ونظمه ؛ سليمان بن سحمان رحمه الله تعالى.

له العديد من الكتب والرسائل ، أما الكتب فأشهرها «مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام» ، وأيضا «منهاج التأسيس في كشف شبهات داود بن جرجيس».

أما الرسائل فجمعها تلميذه الشيخ سليمان في المجلد الثالث من «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» ، وبعضها مفرق في بعض المجلدات الأخرى ، كما يقع بعضها في «الدرر السنية من الأجوبة النجدية».

توفي رحمه الله سنة ١٢٩٣ هـ.

باختصار وتصرف من ترجمته في مقدمة كتابه «مصباح الظلام» ، والترجمة من إعداد الشيخ د. عبد العزيز بن عبد الله الزير حفظه الله.

فاعلم أرشدك الله أنه لا بد من الإيمان بأن الله مستو على عرشه ، بائن من خلقه ، قاهر فوق عباده ، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته ، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته ، كما دلت على هذا الكتب السماوية ، والنصوص النبوية ، والقواطع العقلية ، وأجمعت عليه الأمم التي تؤمن بوجود الله وبربوبيته العامة.

ولكن لما خاض الناس في علم الكلام وعُرِّبت كتب اليونان وقدماء الفلاسفة ، الذين هم من أجهل خلق الله وأضلهم في النظريات والضروريات ، فضلاً عن السمعيات مما جاءت به النبوات ؛ حدث بسبب ذلك من الخوض والجدال في صفات الله ونعوت جلاله التي جاءت بها الكتب وأخبرت بها الرسل ما أوجب لكثير من الناس تعطيل وجود ذاته وربوبيته كما جرى للاتحادية[1] والحلولية[2] ، فمن باب الكلام والمنطق دخلوا في هذا الكفر الشنيع ، والإفك الفظيع ، ومنهم من عطل صفات كماله ونعوت جلاله ، التي وصف بها نفسه ووصفته بها رسله ، وتمدح بها وأثنى عليه بها صفوة خلقه وخلاصة بريته ، حتى آل هذا القول والتعطيل بأهله إلى أن شبهوه بالعدم المحض ، فلم يصفوه إلا بصفات سلبية ، ولم يثبتوا له من صفات كماله ونعوت جلاله ما هو عين الكمال والتعظيم والإيمان والإجلال.

واختلف هذا القسم اختلافا كبيرًا في أصول المقالات وفروعها ، فمنهم من طرَد الباب في جميع الصفات[3] ، ومنهم من أثبت بعضها ، زعمًا منه أن العقل لا يُثبت سواها ، ونفى ما عداها من

---

[1] الاتحادية هم الذين يقولون باتحاد الخالق والمخلوق في ذات واحدة ، تعالى الله عن ذلك ، ونظريتهم تُعرف بـ «وحدة الوجود» ، أي أن الوجود كله هو الله – بزعمهم.

[2] الحَلولية هم الذين يقولون بحلول الله في خلقه ، تعالى الله عن ذلك.

[3] أي أطلق الكلام وعمَّمه لجميع الصفات.

الصفات ، كما هو المعروف عمن ينتسب إلى الأشعري والكُرامي ، ثم هؤلاء قد يقولون في آيات الصفات وأحاديثها (تُجرى على ظاهرها) ، يريدون أنها تُتلى ولا يُتعرض لإثبات ما دلت عليه من المعنى المراد والحقيقة المقصودة ، بل يُصرحون برد ذلك ونفيه.

ومقصود السلف بقولهم (أمرّوها كما جاءت) ، وقول من قال (تُجرى على ظاهرها) ؛ إثبات ما دلت عليه من الحقيقة ، وما يليق بجلال الله وعظمته وكبريائه ومجده وقيوميته وحده ، كما ذكر الوليد بن مسلم عن مالك والليث وسفيان الثوري والأوزاعي أنهم قالوا: (أمِرّوها كما جاءت بلا كيف)[1].

فقولهم (أمرّوها كما جاءت) رد على المعطلة ، الذين لا يرون ما دلت عليه وجاءت به من الحقيقة المقصودة والمعنى المراد ، وقولهم (بلا كيف) رد للممثلة ، الذين يعتقدون أن ظاهرها فيه تمثيل وتكييف ، ﴿تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا﴾.

ومذهب السلف إثبات ما دلت عليه الآيات والأحاديث على الوجه اللائق بجلال الله وعظمته وكبريائه ومجده ، ومن قال (تجرى على ظاهرها) وأنكر المعنى المراد ، كمن يقول في قوله تعالى ﴿الرحمٰن على العرش استوى﴾ أنه بمعنى استولى ، وفي قوله ﴿لما خلقت بيدي﴾ أنه بمعنى القدرة ،

---

[1] روى البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣) بسنده عن أبي داود الطيالسي قال: كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحُدون ، ولا يشبهون ، ولا يمثلون ، يروون الحديث ، ولا يقولون (كيف) ، وإذا سُئلوا أجابوا بالأثر.
وروى أبو بكر الخلال في «السنة» (٢٥٩/١) واللفظ له والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣) عن الوليد بن مسلم قال: سألت سفيان والأوزاعي ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث ، فقالوا: نمرها كما جاءت.
وقال البغوي في تفسير آية المائدة (٦٤) ﴿ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾: قال أئمة السلف من أهل السنة في هذه الصفات: أمروها كما جاءت بلا كيف.

ومع ذلك يقول (تُجرى على ظاهرها) ؛ فهذا جاهل متناقض ، لم يفهم ما أُريد من قولهم (تجرى على ظاهرها) ، ولم يَفهم أن الظاهر هو ما دلت عليه نصًا أو ظاهرًا في معناه المراد ، ولا ينبغي في الإيمان الإتيان بقولٍ ظاهر يوافق ما كان عليه السلف وأهل العلم مع اعتقاد نقيضه في الباطن ، بل هذا عين النفاق ، وهو من أفحش الكفر في نصوص الكتاب والسنة ، والسلف وأهل العلم والفتوى لا يكتفون بمجرد الإيمان بألفاظ الكتاب والسنة في الصفات من غير اعتقاد لحقيقتها وما دلت عليه من المعنى ، بل لا بد من الإيمان بذلك.

وكذا الاستواء على العرش ؛ العلو والارتفاع ، وحديث الجارية نص في أن اعتقاد العلو والفوقية لا بد منه في الإيمان ، وكما دلت عليه النصوص المتظاهرة من الكتاب والسنة ، كقوله تعالى ﴿وهو القاهر فوق عباده﴾ ، ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾ ، ﴿تعرج الملائكة والروح إليه﴾ ، ﴿تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم﴾ ، وحديث الأوعال[1] ، وحديث الرقية[2] ،

---

[1] حديث الأوعال رواه ابن ماجه (١٩٢) وأبو داود (٤٧٢٣) وغيرهما عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: كنت بالبطحاء في عصابة ، وفيهم رسول الله ﷺ ، فمرت به سحابة ، فنظر إليها فقال: ما تسمون هذه؟ قالوا: السحاب. قال: والمزن؟ قالوا: والمزن. قال: والعنان؟ قال أبو بكر: قالوا: والعنان. قال: كم ترون بينكم وبين السماء؟ قالوا: لا ندري. قال: فإن بينكم وبينها إما واحدا أو اثنين أو ثلاثا وسبعين سنة ، والسماء فوقها كذلك – حتى عد سبع سماوات – ثم فوق السماء السابعة بحر ، بين أعلاه وأسفله كما بين سماء إلى سماء ، ثم فوق ذلك كله ثمانية أوعال ، بين أظلافهم وركبهم كما بين سماء إلى سماء ، ثم على ظهورهم العرش ، بين أعلاه وأسفله كما بين سماء إلى سماء ، ثم الله فوق ذلك تبارك وتعالى.

والحديث ضعيف ، كما بينه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٥٧٢٦) ، ويغني عنه الآيات والأحاديث المتضافرة في تقرير العلو.

[2] يشير إلى حديث عائشة رضي الله عنها الذي رواه مسلم (٢١٩٤) أن رسول الله ﷺ كان إذا اشتكى الإنسان الشيء منه ، أو كانت به قرحة أو جرح ؛ قال النبي ﷺ بإصبعه هكذا ، ووضع سفيان سبابته بالأرض ثم **رفعها**: باسم الله ، تربة أرضنا ، بريقة بعضنا ، يُشفى به سقيمنا ، بإذن ربنا.

وحديث الاستسقاء[1] ، وغير ذلك مما لا يكاد يحصى.

قال أبو مطيع: سألت أبا حنيفة عمن يقول: لا أعرف ؛ ربي في السماء أو في الأرض.

فقال: قد كفر ، لأن الله تعالى يقول ﴿الرحمٰن على العرش استوى﴾ وعرشه فوق سماواته.

فقلت: إنه يقول: أقول على العرش استوى ، ولكن قال لا يدري العرش في السماء أو في الأرض.

قال: إذا أنكر أنه[2] في السماء فقد كفر.[3]

لأنه أنكر أن يكون الله في السماء ، لأنه تعالى في أعلى علـيين ، وأنه يُدعى من أعلى لا من أسفل ، وهذا يدل على أن من آمن بنفس اللفظ ونفى ما يدل عليه من العلو فهو كافر عنده[4] ، وغيره من الأئمة لا يخالفه.

وقال مالك رحمه الله: الله في السماء ، وعلمه بكل مكان.[5]

والشاهد منه رفع سبابته إلى السماء ، داعيا ربه بالشفاء.

[1] يشير إلى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه الذي رواه البخاري (١٠١٩) ومسلم (٨٩٧) أن رجلا دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ، ورسول الله ﷺ قائم يخطب ، فاستقبل رسول الله ﷺ قائما فقال: يا رسول الله ، هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله يغيثنا.

قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه فقال: اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا ... الحديث.

والشاهد منه رفع النبي ﷺ يديه إلى السماء ، فدل هذا على علو الرب ، إذ رفع يديه إليه يستجلب العطاء والمطر.

[2] أي العرش.

[3] «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة ، ونقله الذهبي في «العلو» ، ص ١٣٥-١٣٦ ، (الناشر: أضواء السلف – الرياض) ، وقد ضبطت النص منه على خلاف يسير عما هو مذكور في المطبوع.

وروى الذهبي بإسناده عن أبي محمد عبد الله بن أحمد المقدسي قال: بلغني عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: من أنكر أن الله عز وجل في السماء فقد كفر. انظر «العلو» ص ١٣٦ .

[4] أي عند أبي حنيفة رحمه الله.

[5] رواه الآجري في «الشريعة» (٢/٦٧-٦٨) ، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١/١٠٦ – ١٠٧).

وقد بسط اللالكائي رحمه الله أقوال الأئمة من السلف ومن بعدهم على تكفير هذا الضرب[1] من الناس ، وقد حَبس هشام بن عبد الله الرازي قاضي «الري» رجلاً في التجهم[2] ، فأظهر التوبة ، فأُحضرعنده ، فقال: الحمد لله على التوبة.

فقال هشام: أتشهد أن الله على عرشه ، بائن من خلقه؟

فقال: أشهد أن الله على عرشه ، ولا أدري ما بائن من خلقه.

فقال: رُدُّوه ، فإنه لم يَتُب.[3]

وذكر الحاكم بإسناد صحيح عن محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله أنه قال: من لم يقل إن الله فوق سماواته ، على عرشه ، بائن من خلقه ؛ وجب أن يُستتاب ، فإن تاب وإلا ضربت عنقه ، ثم يلقى في مزبلة لئلا يتأذى بنتن ريحه أهل القبلة وأهل الذمة.[4]

وبهذا تعلم أن التفويض عند السلف إنما هو في العلم بالكيفية ، لا فيما دلت عليه النصوص من إثبات صفات الكمال ، كالعلو والارتفاع والفوقية ، فإن هذا لا بد من اعتقاده والإيمان به.

وروى اللالكائي أثر الإمام مالك في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» بنحوه (٦٧٣) ، وكذا ابن بطة في «الإبانة» (١٥٣/٣) ، وصحح الألباني إسناده رحمه الله في «مختصر العلو» (١٣٠).

[1] أي هذا النوع.

[2] أي بسبب اعتناقه لفكر الجهمية ، وهو نفي صفات الكمال عن الله ، لاسيما صفة العلو.

[3] رواه ابن أبي حاتم ، كما قاله الذهبي في كتاب «العلو» ، ص ١٦٩ .

[4] رواه الحاكم في «علوم الحديث» و «تاريخ نيسابور» ، وعنه الشيخ أبو إسماعيل الصابوني في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» ص ٢٨ – ٢٩ (تحقيق بدر البدر ، الناشر: دار الفتح – الإمارات) ، وأخرجه الهروي في «ذم الكلام وأهله» ، وصحح إسناده ابن تيمية في «الفتوى الحموية».

وقال ابن أبي زيد القيرواني في قوله ﴿الرحمٰن على العرش استوى﴾: أي بذاته.[1]

وقد أنكر عليه من لا علم له ولا اطلاع على مذهب السلف والأئمة المقلَّدين ، رضي الله عنهم أجمعين ، وخبَط في هذا المقام بما لا طائل تحته من فضول الكلام ، الدال على فساد القصد وعدم رسوخ الأفهام ، فنعوذ بالله من مَعرَّة[2] الجهل والأوهام ، ونستجير به من مزلة الأقدام.[3]

---

[1] قال رحمه الله في عقيدته المعروفة بـ «عقيدته السلف» ، وهي مقدمة لكتابه «الرسالة»:

وهو العلي العظيم العالم الخبير ، المدبر القدير ، السميع البصير ، العلي الكبير ، وأنه فوق عرشه المجيد بذاته.

وقد حقق هذه المقدمة الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله ، ودافع في مقدمتها عن عبث بعض المعاصرين بها.

توفي ابن أبي زيد رحمه الله سنة ٣٨٦ هـ.

[2] معرَّة الشيء أي أذاه.

[3] انتهى كلامه رحمه الله ، وهو مثبت في «مجموعة المسائل والرسائل النجدية» ، (٣/٣٤٤ – ٣٤٧).